"كفاءة العمليات التنظيمية بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية"

إعداد

أ/ إسلام طاهر إمام عبد الحليم

معيد بقسم طرق الخدمة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تمثل قضية الحماية الاجتماعية قضية هامة وضرورية لكل أفراد المجتمع، وتعتبر حق أساسي من حقوق الإنسان فمن خلال الحماية يعيش الإنسان في أمان واستقرار وطمأنينة، فالحماية الاجتماعية تلبي حاجات الإنسان الأساسية، وكذا الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وتعزيز نوعية حياة الأفراد والمجتمعات، وزيادة الاستقرار والنهوض بالعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بالمجتمع، لذا هدفت الدراسة الحالية إلى "قياس مستوى كفاءة العمليات التنظيمية بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية"، وتضمنت عدة مفاهيم أساسية (الكفاءة – المنظمات غير الحكومية – الحماية الاجتماعية – المناطق العشوائية)، وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات التقويمية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية، واعتمدت في جمع البيانات على استمارة استبيان لقياس مستوى " كفاءة العمليات التنظيمية بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية"، وتم تطبيق الدراسة على ثمانية جمعيات أهلية، من خلال الحصر الشامل لعدد (٦٨) مفردة من أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية الثمانية بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم، وأسفرت نتائج الدراسة عن مستوى مرتفع من الكفاءة لدى المنظمات غير الحكومية في (عملية الرصد – عملية التخطيط – عملية التنسيق) ، ومستوى متوسط عي عملية الاتصال لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، وتوصي الدراسة بضرورة إعداد قواعد بيانات دقيقة وشاملة عن المرأة المهمشة بالمناطق العشوائية، والرصد المستمر لكافة المخاطر التي تتعرض لها المرأة بهذه المناطق، وزيادة الاتصال وبناء علاقات إيجابية مع مختلف الجهات المعنية ببرامج الحماية الاجتماعية للمرأة، وتوفير التدريب اللازم للمسئولين على برامج الحماية الاجتماعية، وزيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق العشوائية والجهات الحكومية والقطاع الخاص العاملة في مجال المرأة لإشباع احتياجات المرأة بتلك المناطق، والتخطيط الاستراتيجي الفعال لتنفيذ برامج وأنشطة الحماية الاجتماعية للمرأة، وانخراط المنظمات غير الحكومية في شبكات عمل في مجال الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

Summary

"The efficiency of organizational processes in NGOs in achieving social protection For women in slums"

Prepared by:

Eslam Taher Emam Abd Elhalim

Demonstrator in the Department of Social Work Methods

Faculty of Social Work – Fayoum University

The issue of social protection is an important and necessary issue for all members of society, and it is considered a basic human right. Through protection, people live in safety, stability and reassurance. Social protection meets basic human needs, as well as basic social and economic services, enhancing the quality of life of individuals and societies, increasing stability and advancing justice Social and social cohesion in society, so the current study aimed to "measure the level of efficiency of organizational processes in NGOs in achieving social protection for women in slums", and included several basic concepts (The efficiency – NGOs – Social Protection – slums), and this study belongs to the pattern of evaluation studies, and it relied on the comprehensive social survey method for members of the Board of Directors of NGOs, and adopted in the collection of data on a questionnaire to measure the level of "the efficiency of organizational processes in NGOs in Achieving social protection for women in slums, "and the study was applied to eight civil societies, through a comprehensive count of (68) single members of the board of directors in the eight private societies in slums in the city of Fayoum, and the results of the study On the high level of efficiency of NGOs in (monitoring process – planning process

– coordination process), and on the average level of communication process to achieve social protection for women in in slums, the study recommends the need to prepare accurate and comprehensive databases on marginalized women in slums, and continuous monitoring of all The risks to which women are exposed in these areas, increasing contact and building positive relationships with various bodies concerned with women's social protection programs, providing the necessary training to those responsible for social protection programs, and increasing coordination and cooperation between non-governmental organizations A group working in slums, government agencies, and the private sector working in the women's field to satisfy the needs of women in these areas, effective strategic planning for implementing social protection programs and activities for women, and the involvement of NGOs in networks in the social protection of women in slums.

تمهيد:

إن أي مجتمع إنساني له عديد من المقومات والركائز الأساسية التي تشكل هذا البناء وتدعم وجوده واستمراره، وتعد المرأة أحد هذه الركائز فهي نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، كما أنها مسئولة عن إعداد وتربية النصف الأخر مما يزيد من أهميتها، كما أنها أحد أركان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، حيث يُلقى عليها كثير من الآمال في سبيل تحقيق تلك التنمية؛ إذا ما تم الاستثمار في قدراتها وإمكانياتها على نحو أفضل.

لذا أصبح الاهتمام بقضايا المرأة ومشكلاتها من القضايا الهامة التي يجب تسليط الضوء عليها خاصة في دول العالم النامي؛ نظراً لما تتعرض له من مخاطر وتعانيه من مشكلات في تلك البلدان، فهي الأكثر مُعاناةً، وفقراً، ومرضاً، وظلماً، وتهميشاً، وحرماناً لأنها الأكثرُ ضعفاً، لذا بات الاهتمام بتحسين أوضاعها من أكثر الأولويات التي يجب وضعها عين الاعتبار في الجهود التنموية، حتى لا تمثل عائق أمام تحقيق التنمية المنشودة والتغيير المرغوب.

وفى الآونة الأخيرة تبنت الدولة المصرية استراتيجية جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة "**رؤية مصر ٢٠٣٠**"، من أجل النهوض بأوضاع الفئات المهمشة ومن بينها المرأة، من خلال استراتيجية الحماية الاجتماعية التي تعمل على توفير حد أدنى من سُبل الحماية من المخاطر التي تتعرض لها المرأة وباقي الفئات المهمشة، لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص وتأصيل مبادئ حقوق الانسان.

وتمثل قضية الحماية الاجتماعية إحدى القضايا الهامة والضرورية لكل أفراد المجتمع، والتي تعتبر حق أساسي من حقوق الإنسان، فمن خلال الحماية يعيش الإنسان في أمان واستقرار وطمأنينة، وتُلبي احتياجاته الأساسية، – اجتماعية، واقتصادية، وتعليمية، وصحية، وغيرها – ، وتعزيز نوعية حياة الأفراد والمجتمعات، من خلال تطوير الطاقات البشرية، وزيادة الاستقرار والنهوض بالعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بالمجتمع.

كما أن تحقيق أهداف التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة على وجه الخصوص ليس عبئاً على كاهل وعاتق الدولة وحدها، فمنظمات المجتمع المدني، ومن بينها المنظمات غير الحكومية يجب أن يكون لها دور فاعل في القيام بتلك الجهود والأعباء، فهي مُسانداً للدولة ومُكملاً لها ولجهودها خاصة فيما يتعلق بخدمات الرعاية الاجتماعية، وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية يُلقى على عاتقها كثيراً من الآمال والأعباء في تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة، وتلك التي تعيش في المناطق العشوائية على وجه التحديد، لأنها الأكثر دراية بأوضاعها.

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

يعيشُ المجتمع المصري اليوم في مرحلة هامة وحاسمة من مراحل البناء الإنساني والمجتمعي، والتي تمثل مرحلة متقدمة من مراحل التنمية والسعي نحو التقدم والاستدامة، وتحقيق "**رؤية مصر ٢٠٣٠**" التي تتطلب تكاتُف وتَعاضُد كافة الشُركاءِ في المجتمع من أجل صنع هذا البناء والوصول به إلى بر الأمان؛ فكافة المجتمعات سواء المتقدم منها أو النامي عندما تُريدُ أن تهتم بتنمية مواردها المادية والاقتصادية، فإن العنصر البشرى بكافة فئاته يُمثل أولي الأولويات فيها باعتباره غاية التنمية ووسيلتها.

وانطلاقاً من أن التنمية ترتكز على مشاركة وحشد كافة الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين أحد من أفراده، يُصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءً أساسياً من عملية التنمية ذاتها، والتي يُعَول عليها كثيراً في القيام بدورٍ فاعلٍ في تحقيق أهدافها، فالمرأة نصف المجتمع؛ وبالتالي فهي نصف طاقته الانتاجية، ووفقاً للإحصائيات الرسمية تمثل المرأة (٤٨,٤%) من جملة السكان بجمهورية مصر العربية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨).

وبالتالي لا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية دور المرأة في المجتمع، فالمرأة عندما تدرك حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها فإنها تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً، مما يدفع به إلى مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري على مستوى العالم أجمع (عبد الستار، ٢٠٠٦، ص: ٩). وهذا ما أشارت إليه **دراسة نعمان (٢٠١٥)** التي أكدت على الأهمية القصوى لمساهمة المرأة في بناء أي مجتمع معاصر.

وفي الآونة الأخيرة برز اهتمام متزايد بحقوق المرأة في الدول النامية بصفة عامة والمرأة العربية بصفة خاصة، على كافة المستويات عالمياً وإقليميا ومحلياً كجزء من حقوق الإنسان بصفة عامة، وفي العقدين الأخرين من القرن العشرين وجد أن هناك تكثيفاً ملحوظاً لمناقشة قضايا المرأة على المستوى العالمي (محمود، ٢٠٠٣، ص: ٣٣٥). وفي إطار ذلك أشارت **دراسة نيجات (Nighat, 2015)** إلى أن العالم قد بدأ يدرك أهمية المرأة، واحتلت قضايا المرأة اهتماماً خاصاً من أجل دعم مستواها الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي مع إبراز أهمية الدور الذي تقوم به سواء داخل الأسرة أو تنمية المجتمع.

وبرغم كافة مظاهر الاهتمام تلك، والتقدم الذي حققته المرأة في مصر في التعليم والصحة والعديد من المجالات الأخرى خلال العقود الماضية؛ إلا أن هذه المنجزات تبقى متواضعة مقارنة بما حققته دول أخرى في مجال المرأة، حيث أن أوضاع المرأة تتأثر بظروف

وأحوال المجتمع الذي تعيش فيه، ومصر ما زالت من الدول النامية، وما زالت تعاني من الكثير من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر على مختلف فئات المجتمع ولا سيما المرأة (محمود وناجي،٢٠٠٧، ص: ٥). وهذا ما أشارت إليه **دراسة نعمان (٢٠١٥)** التي توصلت إلى أن هناك العديد من المشكلات والصعوبات في سعيها نحو التمكين، ومن بينها السياق الاجتماعي، فالمرأة في معظم البلدان النامية ما زالت تعاني من العنف الواقع عليها بكافة أشكاله بداية من التهميش والجهل، ونهاية بتمييز الرجل عليها في المجالات العملية (علي وقرشي، ٢٠٠٩، ص: ٩٥).

كما أن معظم النساء في مصر يتعرضن لألوان شتى من الانتهاكات والاعتداءات على حقوقهن، ويتعرضن لأوجه شتى من التمييز سببها الأول والأخير هو أنهن نساء ذلك الأمر الذي يتنافى مع حقوق الإنسان ومع كافة المواثيق الدولية (عبد الحميد، ٢٠١٠، ص: ٣٥). وهذا ما أكدت عليه **دراسة ساكسينا (Saksena, 2014)** بأن التهميش يُعد أحد مظاهر عدم المساواة بين الجنسين، فقد تُستبعد المرأة من وظائف ومهن معينة، وتُدمج في وظائف أخرى، وتُهمش في غيرها، وبشكل عام يتم تهميشهم دائماً بالنسبة إلى الرجال في كل بلد وثقافة؛ فالنساء اللواتي ينتمين إلى الطبقات الدنيا والأميات والأكثر فقراً لهُن مستويات مختلفة من التهميش عن نظرائِهِن الأفضلُ حالاً.

وإذا كانت المرأة المصرية بشكل عام تعاني من كل تلك المشكلات وتتعرض لكثير من المخاطر؛ فالمرأة بالمناطق العشوائية أكثر الفئات معاناة من الفقر والتهميش والحرمان بكل أشكاله، وتدني مستوى المشاركة السياسية، وتدني مستوى التعليم، وعدم القدرة على الحصول على حقوقها، والشعور الدائم بالقهر والقلق، وتزايد الإحساس بافتقاد الأمان (نجيب وعبد الحميد، ٢٠٠٩، ص: ٢٤).

وهذا ما أكدته **دراسة مشعل (٢٠٠٩) ودراسة عبد الواحد، (٢٠١٠)** بأن المرأة بالمناطق العشوائية تعاني من تدني أوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية، والحرمان بشتى صوره؛ وعدم اشباع الاحتياجات الأساسية لها بمستوى مقبول فالظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة لا تُتيح لها الفرص الكافية لتلبية احتياجاتها الأساسية بالمناطق العشوائية بسبب الفقر؛ لذلك فهي تشعر بالتهميش والحرمان من معظم الحقوق الاجتماعية كالتعليم، وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية، والشعور باليأس نتيجة تدني مستوى الخدمات الانسانية، وبالتالي يقع عليها قسط كبير من القيام بالخدمات المنزلية والعمل بأعمال هامشية، من أجل إشباع الاحتياجات الاقتصادية للأسرة.

ومن خلال الطرح السابق يتضح أن ما تتعرض له المرأة بالمناطق العشوائية من مخاطر وما تعانيه من مشكلات، يستدعى ويستوجب ضرورة تحقيق الحماية الاجتماعية لها، وفى إطار ذلك تبنت الدولة المصرية استراتيجية الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة التي من بينها المرأة.

فالحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الإنسان، بما تُؤديه من دور هام في الحماية من الفقر وتخفيفه، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة الإنسان (هاشم، ٢٠١٤، ص: ٥). كما تعتبر من المؤشرات الهامة لجودة الخدمات المقدمة للمرأة، من خلال ما تقدمه من برامج وقائية وعلاجية لما تتعرض له من مخاطر وتواجهه من مشكلات تؤثر على أدائها لوظائفها بالمجتمع، في ظل ما يعيش فيه العالم اليوم من تغيرات وتحولات اقتصادية وتكنولوجية وثقافية واجتماعية وسياسية تركت أثارها العميقة والخطيرة على الانسان والمجتمع (حبيب و حنا، ٢٠١١، ص: ١٣٠).

وأكدت على ذلك **دراسة برونري وريلي (Brunori and Reily, 2010)** التي هدفت الى توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والفقيرة والتأكيد على أنها حق من حقوق الانسان، وتوصلت إلى وضع تصور مقترح للحماية الاجتماعية في التقرير الأوروبي للتنمية. كما أكدت **دراسة العبيدي (٢٠٠٩)** و**بريلي (Brearley, 2016)** على أن نظام الحماية الاجتماعية يتضمن في داخله الضمان الاجتماعي، الذي يمكن من خلاله مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا مثل المرأة المطلقة والأرملة وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، والتي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر، وتوفير فرص التعليم والرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع. وتعد المرأة بالمناطق العشوائية من أكثر الفئات حاجة إلى تلك التدابير حيث تتعرض للعديد من المخاطر دون غيرها من النساء في المناطق الأخرى.

وتعد مهنة الخدمة الاجتماعية أكثر المهن اهتماما بالمرأة وقضاياها ومشكلاتها، وتحسين نوعية حياتها، من منطلق أنها تمثل فئة هامة وشريكاً أساسياً في بناء الأسرة والمجتمع، من خلال مجالاتها المختلفة وأجهزتها المتعددة وأبرزها مجال المرأة ومجال الأسرة والطفولة بمؤسساتهم المختلفة الذي يعتبر أكثر مجالاً متخصصاً للخدمة الاجتماعية اهتماما بشئون المرأة، وكذلك مجالات التنمية والعمل الأهلي من خلال الجمعيات الأهلية وغيرها من المؤسسات النسوية الأخرى المهتمة بشئون المرأة وقضاياها.

وحينما نتحدث عن الحماية الاجتماعية؛ فالأمر يقتضي البحث عن التخصصات والمهن المسؤولة عن إشباع الحاجات ومواجهة وحل المشكلات، وتحقيق الحماية الاجتماعية لفئات البشر المعرضة للخطر، وهنا تبرز الخدمة الاجتماعية كمهنة تهتم برعاية الإنسان من طفولته

حتى كهولته في صور حياته المتعددة سواء كفرد أو كعضو في جماعة أو كمواطن يعيش في مجتمع، من خلال العديد من المجالات منها مجال المرأة، وخلال ممارسة الأخصائي الاجتماعي لدوره المهني يقوم بممارسة العمليات المهنية التي تم إعداده لها، مستعيناً في عمله بالمهارات المهنية التي اكتسبها من خلال إعداده النظري والعملي، متحليًا بسلوكه المهني والصفات الواجب توافرها فيه كمهني يؤدي عملاً إنسانياً سامياً له قيمته وأهميته (هاشم، ٢٠١٦، ص: ٩). ومن ثم فهي تعتبر المنوط الأول بتقديم برامج الحماية الاجتماعية بصفة عامة وللمرأة بصفة خاصة، من خلال مؤسساتها التنموية المختلفة.

كما أن طريقة تنظيم المجتمع هي الطريقة الأساسية المسئولة عن إحداث تغييرات مرغوبة في حياة المجتمعات، وإحداث تغييرات في حياة الفئات الموجودة بتلك المجتمعات بدون تمييز بينها، ومساعدتها على اشباع احتياجاتها، وإيجاد الحلول لمشكلاتها، وتحقيق التغيير المنشود في اتجاهات وسلوك أعضائها، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وتستند في ممارستها على مبدأ التكامل في تقديم الخدمات بناء على ما تم تحديده من أولويات الرعاية، من خلال الأنشطة والبرامج المختلفة التي يمكن أن تساهم في تحسين نوعية حياة الأفراد في تلك المجتمعات (قنصوه، د.ت، ص: ٨٤). وتحسين أحوال المرأة بالمناطق العشوائية على وجه التحديد.

ومن ثم تسهم طريقة تنظيم المجتمع بدور حيوي في توفير الحماية الاجتماعية للمرأة من خلال فلسفتها، وقيمها، وعملياتها المهنية، وأدوار أخصائي تنظيم المجتمع المعد إعداداً نظرياً وعملياً والمزود بمهارات مهنية تمكنه من ممارسة عمله في ضوء برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للمرأة، بهدف تحسين نوعية حياتهم الاجتماعية، وانتشالهم من دائرة الفقر والحرمان، من أجل تنمية قدراتهم للمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع، وتحقيق تقدمه واستقراره.

كما تعد طريقة تنظيم المجتمع وهي المسئولة أيضا عن تقديم خدمات الحماية الاجتماعية من خلال أجهزتها الأساسية باعتبار أن مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة مؤسسية، لا تقدم خدماتها إلا من خلال مؤسسات أولية أو ثانوية من أجل تحقيق أهدافها.

ونظراً لما يتعرض له المرأة من مخاطر جمة؛ فلن تتمكن المؤسسات الحكومية أن تقوم بتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بمفردها دون مشاركة مؤسسات المجتمع المدني عامة والمنظمات غير الحكومية خاصة، وذلك لما تميزت به تلك المنظمات من أنها تقيس نبض الشارع وتعرف احتياجات ومشكلاته، وقد ثار الجدل حول دور هذه المؤسسات في الشراكة مع الحكومات، وأصبحت السياسة الاجتماعية لا ترسم وتنفذ بمعرفة الحكومات فحسب، بل بمعرفة تلك المنظمات التي استهدفت في نشاطها الفقراء والنساء والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات

الخاصة، واهتمت بالاحتياجات الأساسية اليومية للمواطنين، في حين اهتمت الحكومات بالاحتياجات الاستراتيجية (أبو الخير، ٢٠٠٣ ، ص: ٤٤).

وتعتبر المنظمات غير الحكومية أحد أجهزة تنظيم المجتمع الأساسية التي من خلالها تعمل الطريقة على تحقيق أهدافها التنموية، وخدمة المجتمعات المحلية التي تتواجد بها ، من منطلق أنها الأقدر على الاتصال بالقواعد الشعبية الدنيا بحكم طبيعتها التطوعية الشعبية، ومن ثم الأقدر على تلمس حاجاتها ومشكلاتها، وتمثيل تطلعاتها والتعبير عنها (السروجي، ٢٠٠١، ص: ٢٤٤). وأكدت على ذلك **دراسة هريرا (Herrera, 2011)** بأن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني وتحسين مستوي برامج الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر من وجهة نظر المسئولين وأرباب الأسر.

أما دراسة سيروجودين **(Sirojudin, 2013)** فأشارت إلى أن منظمات المجتمع المحلي ومن بينها المنظمات غير الحكومية يمكن أن تؤدي دور في تحقيق الحماية الاجتماعية جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية؛ وذلك لعدم كفاية خدمات الحماية الاجتماعية المقدمة من المؤسسات الحكومية؛ من توفير فرص عمل لأفراد المجتمع عن طريق تسهيل الحصول على القروض الصغيرة، والذي ينعكس بدورة على تحسن الظروف المعيشية للأسر.

وبناءً عليه يمكن التعبير بأن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تؤدي دوراً حيويا في تنفيذ خطط ومشاريع هدفها تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين بصفة عامة والمرأة بالمناطق العشوائية بصفة خاصة، وعليه فإن هناك اتجاه متنامي لدى واضعي السياسات والاستراتيجيات في كافة المنظمات بصفة عامة لتطوير الأساليب الإدارية بحيث تتواكب مع مفهوم الحماية الاجتماعية، وتساهم في ترسيخها وقابليتها للاستمرار (نصير، ٢٠٠٢، ص: ٣٢).

وبرغم هذا فإن المرأة بالمناطق العشوائية مازالت تعاني تعاني من تدني أوضاعها الاجتماعية بسبب الفقر، وأشارت إلى ذلك **دراسة (الحملاوي، ٢٠٠٢)** التي أكدت على أن المرأة بتلك المناطق تعاني من التهميش والحرمان من معظم الحقوق الاجتماعية كالتعليم وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية، والشعور باليأس نتيجة تدني مستوى الخدمات الانسانية، وبالتالي يقع عليها قسط كبير من القيام بالخدمات المنزلية والعمل بأعمال هامشية، مما يتسبب في تزايد حدة الضغوط المشكلات التي تعاني منها.

ويشير ذلك إلى أن برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة بتلك المناطق لا تفي بالاحتياجات المطلوبة لهذه المرأة، وقد يرجع ذلك إلى أسباب عديدة؛ قد يكون هناك مشكلة في الأجهزة نفسها، أو نقص في الموارد والامكانيات المتاحة، أو نقص في كفاءة ما تقوم به تلك

الأجهزة من عمليات تنظيمية، من رصد وتخطيط، وتعاون، وتنسيق، واتصال، ومشاركة مجتمعية، وتقويم، وغيرها، وفي إطار ذلك أشارت دراسة محمود (٢٠٠٧) إلى ضرورة التعرف على تلك الأسباب ومعالجتها؛ من منطلق أن كل العلوم الحديثة تتجه نحو تنمية المنظمات وتطوير برامجها واحداث التكيف والتكامل بينها وبين البيئة المحيطة، من خلال إدارة فعالة ومتعاونة وسيادة روح الفريق وتشجيع الابتكار، والمنظمات غير الحكومية في حاجة لتقديم خدمات فعالة للمجتمع، لإشباع احتياجات أفراده ومواجهة المشكلات المؤثرة عليهم، وتقديم الحماية لفئاته المعرضة للخطر، وحماية المرأة تحديدا.

ونظراً لما تقوم به المنظمات غير الحكومية من أدوار ملموسة في الحياة العامة للمجتمعات، وما تبذله من جهود في سد الثغرات ومؤازرة المؤسسات الحكومية نحو إحراز التقدم؛ فيستلزم الأمر ضرورة الوقوف على كفاءة أجهزتها في توفير الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية باعتبارها شريك أساسي في بناء المجتمعات وتحقيق التنمية المنشودة، وبالتالي لابد أن تكون تلك الأجهزة على مستوى عالي من الكفاءة في العمليات التنظيمية المختلفة من أجل تقديم خدمات على قدر كافي من الفعالية للمستفيدين من تلك الخدمات، وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية، وغيرها من خلال إشباع احتياجاتها ومواجهة مشكلاتها.

هذا ويعد التقويم وسيلة هامة وأساسية لا يمكن الاستغناء عنها؛ باعتباره عملية جوهرية تعتمد على القياس العلمي لتحديد ورصد النتائج التي أمكن التوصل إليها من خلال تطبيق برنامج أو مشروع يتعلق بأساليب التدخل المهني في مجالات الخدمة الاجتماعية ويقدم لنا تصورا واضحا لكيفية التعامل في المستقبل مع هذه المجالات بصوره أكثر نجاحا (قاسم، ١٩٩٩، ص: ١٣٩).

ومن خلال عملية التقويم يتم تحديد ما إذا كانت أهداف المؤسسة قد تم تحقيقها مع العملاء، وكذلك تحديد الأساليب والأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف فهو يحدد الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية الناتجة عن تطبيق برامج التدخل المهني مع العملاء (عبد المجيد، ١٩٩٩، ص: ٣٤). بالإضافة إلى أنه عملية يمكن من خلالها قياس مدى نجاح أو فشل البرنامج أو المشروع أو الخطة في تحقيق الأهداف المحددة وتقدير الإسهامات النسبية لمختلف العناصر التي ساهمت في وضع البرامج وتنفيذه (غنيم، ٢٠٠٤، ص: ٢٤٥).

وتأسيساً على ما سبق عرضه فإنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية باختصار في الآتي: "إنه برغم كل مظاهر الاهتمام بالمرأة على المستوى الحكومي، وبرغم ما تقوم به المنظمات غير الحكومية من جهود في مجال الحماية الاجتماعية للمرأة خاصة والفئات المهمشة عموما، إلا أن تلك الفئة ما زالت عرضة بشكل دائم لأنواع شتى من المخاطر الاجتماعية

والاقتصادية والصحية والتعليمية والبيئية، لذلك يستوجب الأمر ضرورة البحث في كفاءة العمليات التنظيمية بتلك المنظمات في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، وفى ضوء ما أوصت به الدراسات والبحوث السابقة من ضرورة توجيه المزيد من الجهود البحثية لتناول أوضاع المرأة بالمناطق العشوائية وتحديد المخاطر التي تتعرض لها بتلك المناطق ورصد احتياجاتها ومشكلاتها والتخطيط الجيد لمواجهتها واشباعها، وضرورة توجيه الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية في إشباع تلك الاحتياجات ومواجهة هذه المخاطر والمشكلات التي تعاني منها وتتعرض لها، والحاجة الملحة لتقويم أداء تلك المؤسسات باستمرار للتعرف على مواطن القوة والضعف من أجل التحسين والتطوير، وفى ضوء تخصص الباحث، فإنه يمكن تحديد مشكلة البحث في العنوان التالي: "**كفاءة العمليات التنظيمية بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية**".

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الكفاءة:

الكفاءة: يُقصد بها حسن الاستفادة من الموارد، أو حسن استخدام العناصر التي تقرر استخدامها، فالكفاءة تعنى أن تكون مخرجات النسق أكثر من مدخلاته (قاسم، ١٩٩٩، ص ١٦٦).

<u>ويُمكن للدارس أن يُعرف الكفاءة وِفق ما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية في النقاط التالية:</u>

- مدى اتساع المخرجات مع ظروف واحتياجات المجتمع.
- معدلات أداء العاملين. Performance
- مدى قدرة الجهاز أو المؤسسة على توفير الإمكانيات والموارد المطلوبة.
- التقليل ما أمكن من نفقات النشاط أو تكاليف تقديم الخدمات مقابل زيادة مردودها الاجتماعي والاقتصادي.
- التقليل ما أمكن من الفاقد أو الهدر waste الزمني أو المادي أو البشرى.
- مدى توافر نظم المعلومات تتضمن بيانات Data ومعلومات information كافية ودقيقة وحديثة تستخدم لاتخاذ وضع قرارات مختلفة على أعلى مستوى من الكفاءة.
- مدى التكامل بين وحدات وأقسام العمل داخل الأجهزة التخطيطية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

٢-مفهوم المنظمات غير الحكومية:

عرفها قانون المؤسسات والجمعيات الأهلية (٢٠٠٢) بأنها: كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة وتتألف من اشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن ١٠ أشخاص اعتباريين ليس بغرض الحصول على ربح مادي. وتعرف المنظمات غير الحكومية بأنها: التنظيمات والمنظمات الأهلية والشعبية والطائفية سواء كانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أو ثقافية، والتي تقتصر على أعضائها وتمتد للآخرين وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة والتطوعية، ولها بنائها وهيكلها الإداري الحر (السروجي، ٢٠٠١، ص: ٢٤٨). وتتضمن المنظمات غير الحكومية كل من الجمعيات الأهلية، الروابط، النقابات، الأحزاب، الأندية، التعاونيات، أي كل ما هو غير عائلي أو وراثي (إبراهيم، ٢٠٠٨، ص: ٣٨٧). وتعرف أيضاً بأنها: جمعيات ومؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة وتتسم أعمالها بالإنسانية والتعاون أكثر من تميزها بسيادة القيم التجارية، وبالتالي فهي منظمات خاصة تقوم بأنشطة الدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية (علي، ٢٠٠٠، ص: ٨).

<u>ويمكن للدارس تعريف المنظمات غير الحكومية وِفق ما يتناسب مع الدراسة الحالية في الآتي: -</u>

- مؤسسات اجتماعية تتكون من مجموعة من الأشخاص ينضمون إليها بإرادة حرة طواعيةً لممارسة العمل التطوعي.
- لها تنظيم مستمر ومؤسسي وهادف، ولا تهدف إلى تحقيق ربح مادي وإنما تحقيق (النفع العام).
- تعمل بمجال تنمية المجتمع ومرخصة من وزارة التضامن الاجتماعي.
- من ضمن أهدافها الرئيسية الارتقاء بنوعية حياة المرأة بشكل عام والمرأة الفقيرة بالمناطق العشوائية بشكل خاص.
- تقع بالمناطق العشوائية الأكثر فقراً بمدينة الفيوم، وتستهدف العمل على مستوى تلك المناطق.
- ولديها برامج وأنشطة وخدمات متعددة تقوم بتقديمها للمرأة بالمناطق العشوائية.
- تتسم بأنها ذات طابع مؤسسي في أداء عملها وغير متعثرة في تقديم خدماتها.

٣-مفهوم الحماية الاجتماعية:

لغوياً: مصدر كلمة الحماية من "حَمَى"، "وحَمَى الشيءَ حَمْيًا وحِمىً وحِمايةً ومَحمِيةً: أي منعه ودفع عنه" (قاموس المعاني، ٢٠١٩). **وفي المعجم الوجيز**، هو منع ودفع الخطر عن

الشيء المحمي، ويقال أيضًا: حماه من الشيء: منعه ما يضره، وأيضا حماية المواطنين: أي وقايتهم وصيانتهم. (مجمع اللغة العربية، ٢٠١١، ص: ١٧٣).

وتعرف الحماية الاجتماعية وفقا لبنك التنمية الآسيوي (٢٠٠١) بأنها مجموعة من السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر والضعف، وتعزيز فعالية أسواق العمل، وتقليل تعرض الناس للمخاطر، و تعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من المخاطر والانقطاع / الانخفاض في الربح، وتتضمن السياسات والإجراءات المدرجة في الحماية الاجتماعية خمسة أنواع رئيسية من الأنشطة: سياسات وبرامج سوق العمل، برامج التأمين الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية، والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وبرامج حماية المرأة والطفل (Mushunje and Mafico, 2010, p. 264).

<u>ويُمكن للدارس أن يُعرف الحماية الاجتماعية وِفق ما يتناسب مع الدراسة الحالية في الآتي:</u>

- هي المجموعة المتكاملة من التدابير التي تقوم بها الجمعيات الأهلية من خلال برامجها وخدماتها لتوفير الحد الأدنى من سبل الحماية من المخاطر التي تتعرض لها المرأة المهمشة بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم.
- مجموعة التدابير التي تحد من المخاطر الاجتماعية من خلال مكافحة العنف والتمييز – مكافحة الزواج المبكر – تحقيق الاستقرار الأسري– الحماية من الاستبعاد الاجتماعي... إلخ.
- مجموعة التدابير التي تحد من المخاطر الصحية من خلال الرعاية الصحية المجانية– الثقافة الصحية الانجابية– رعاية الامومة والطفولة– نشر الوعي الصحي، مكافحة الأمراض... إلخ.
- مجموعة التدابير التي تحد من المخاطر التعليمية من خلال محو الامية– الالتحاق بالتعليم الجامعي– الخدمات التعليمية المجانية– مكافحة التسرب من التعليم... إلخ.
- مجموعة التدابير التي تحد من المخاطر الاقتصادية من خلال حمايتها من الوقوع في دائرة الفقر– التمكين الاقتصادي– المساعدات الاجتماعية والمالية– مشاريع الأسر المنتجة... إلخ.
- مجموعة التدابير التي تحد من المخاطر البيئية من خلال توفير مسكن أمن– مكافحة التلوث– توفير بيئة أمنة... إلخ.

٤- مفهوم المناطق العشوائية:

لغويًا: تعبر كلمة عشوائي عن: العمل على غير هدي، فيخطئ ويصيب، وهي من فعل عشاً، غفل، فهو العمل على غير بصيرة (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤، ص: ٤٢٠).

أما اصطلاحا: تعرف المناطق العشوائية بأنها هي التي تنشأ نتيجة وضع اليد والاستيطان غير القانوني في امتلاك الدولة والأراضي الفضاء، وتكون بالتالي غير مخططة عمرانيا منذ نشأتها، وتعاني من نقص أساسي في الخدمات والمرافق الرئيسية مثل الصرف الصحي والمياه النقية (الصاوي، ١٩٩٦، ص: ٢٧).

<u>ويُمكن للدارس أن يُعرف المناطق العشوائية وِفق ما يتناسب مع الدراسة الحالية في الآتي:</u>

- موجودة في أطراف المدن نشأت نتيجة الهجرة من الريف إلى الحضر، ومرتفعة الكثافة السكانية.
- تكون خارج الحيز السكاني المخطط من قبل الجهات المسئولة، وغالبا ما تنشأ بعيداً عن المؤسسات الخدمية للدولة.
- تقع داخل مدينة الفيوم خارج الحيز السكاني المخطط من قِبل المحافظة، وغير مرخصة للبناء أو المرافق مثل الكهرباء – المياه – الغاز الطبيعي.
- مُعترف بها من قبل الدولة وتسعى جاهدة لتطويرها، وبالفعل بعض المناطق تم تطويرها جزئيا.
- تفتقر تلك المناطق إلى كثير من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والترفيهية وغيرها مثل خدمات البنية التحتية والمرافق الأساسية.
- تُصنف على أنها مجتمعات غير أمنة بيئياً واجتماعياً.
- يعاني سكانها من الكثير من المشكلات أبرزها الفقر والبطالة والعديد من مظاهر التهميش والاستبعاد الاجتماعي.
- تعاني المرأة في تلك المناطق من العديد من المشكلات وتتعرض للعديد من المخاطر الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والصحية والسكنية والغذائية وغيرها.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي وهو: "**قياس مستوى كفاءة العمليات التنظيمية بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية**".

وينطلق منه مجموعة أهداف فرعية وهي:

١- قياس مستوى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية الرصد لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

٢- قياس مستوى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية التخطيط لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

٣- قياس مستوى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية التنسيق لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

٤- قياس مستوى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية الاتصال لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه : "**ما مستوى كفاءة العمليات التنظيمية بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية؟**".

وينطلق منه مجموعة أهداف فرعية وهي:

١- ما مستوى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية الرصد لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية؟

٢- ما مستوى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية التخطيط لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية؟

٣- ما مستوى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية التنسيق لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية؟

٤- ما مستوى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية الاتصال لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية؟

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١) **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات "التقويمية" ، التي تستهدف قياس الكفاءة، وهي من أفضل الدراسات التي تتلاءم وتتناسب وموضوع الدراسة، حيث يهدف الدارس إلى "**قياس كفاءة العمليات التنظيمية بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية**" .

٢) **المنهج المستخدم:** اعتمد الدراس منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لأعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية المحددة بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم.

٣) **أدوات الدراسة:** اعتمد الدارس في هذه الدراسة في جمع البيانات على استمارة استبيان لقياس مستوى " كفاءة العمليات التنظيمية بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية " بالجمعيات الأهلية الثمانية.

٤) **مجالات الدراسة:**

أ) **المجال المكاني:** تم تطبيق الدراسة على ثمانية جمعيات أهلية بثلاث مناطق عشوائية بمدينة الفيوم وهي (الصوفي – الحادقة – درب الطباخين) والجمعيات كالتالي: جمعية الباهي للتنمية البشرية وتنمية المجتمع – جمعية نسائم الخير للتنمية البشرية وتنمية المجتمع – جمعية الأقصى لتنمية المجتمع – وجمعية تنمية المجتمع بدرب الطباخين – جمعية البر والخدمات الإسلامية – جمعية المصرية لحماية الأطفال – جمعية أصدقاء المرضى – جمعية تنمية المجتمع بندر ثالث.

ب) **المجال البشري:** يمثل المجتمع الكلي للدراسة بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة عدد (٦٨) مفردة من أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية الثمانية محل الدراسة، وتم تطبيق الدراسة على جميع أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية الثمانية محل الدراسة كحصر شامل وعددهم (٦٨) مفردة، موضحة تفصيلاً بالجدول التالي: –

جدول رقم (١) يوضح البيانات الأولية لعينة الدراسة (ن= ٦٨)

الصفة	*الاستجابة*	*ال تكرار*	*النسبة المئوية (%)*
النوع	**ذكر**	**٣٩**	**٥٧,٣٥**
	انثي	**٢٩**	**٤٢,٦٥**
	الإجمالي	**٦٨**	**١٠٠,٠٠**
السن	**من ٢٠ سنة لأقل من ٣٠ سنة**	**٣**	**٤,٤١**
	من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة	**٢١**	**٣٠,٨٨**
	من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة	**١٤**	**٢٠,٥٩**
	٥٠ سنة فأكثر	**٣٠**	**٤٤,١٢**
	الإجمالي	**٦٨**	**١٠٠,٠٠**
المؤهل التعليمي	**مؤهل فوق متوسط**	**٣**	**٤,٤١**
	مؤهل جامعي	**٤٩**	**٧٢,٠٦**
	دبلوم دراسات عليا	**٣**	**٤,٤١**

الصفة	الاستجابة	الـ تكرار	النسبة المئوية (%)
	ماجستير	٢	٢,٩٤
	دكتوراه	١١	١٦,١٨
	الإجمالي	٦٨	١٠٠,٠٠
الوظيفية بالجمعية	رئيس مجلس إدارة.	٨	١١,٧٦
	نائب رئيس مجلس إدارة.	٩	١٣,٢٤
	مدير الجمعية.	٨	١١,٧٦
	أمين الصندوق.	١٠	١٤,٧١
	عضو مجلس إدارة.	٢٨	٤١,١٨
	أخصائي اجتماعي.	٥	٧,٣٥
	الإجمالي	٦٨	١٠٠,٠٠
عدد سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	٤١	٦٠,٢٩
	من ١٠ سنة لأقل من ٢٠ سنة	١٨	٢٦,٤٧
	من ٢٠ سنة لأقل من ٣٠ سنة	٢	٢,٩٤
	٣٠ سنة فأكثر	٧	١٠,٢٩
	الإجمالي	٦٨	١٠٠,٠٠
حصلت علي دورت تدريبية	نعم	٢٦	٣٨,٢٤
	لا	٤٢	٦١,٧٦
	الإجمالي	٦٨	١٠٠,٠٠

ج) **المجال الزمني:** وهو فترة إجراء الدراسة بشقيها النظري والميداني.

سادسا: تحليل وتفسير نتائج البحث:

فيما يلي تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة المرتبطة باستمارة استبيان كفاءة العمليات التنظيمية بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية المطبق على أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية مجال الدراسة الراهنة.

المؤشر الأول: عملية الرصد لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

جدول رقم (٢) يوضح مدى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية الرصد لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية (ن = ٦٨)

م	العبارة	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	توجد بالجمعية إحصائيات دقيقة عن المرأة بالمناطق العشوائية.	٣٥	٥١,٤٧	١٢	١٧,٦٥	٢١	٣٠,٨٨	١٥٠	٧٣,٥٣	٥٠,٠٠	١١,٨٤	٧
٢	تحدد الجمعية الاحتياجات الملحة (اجتماعية – صحية – تعليمية – اقتصادية – ... إلخ) للمرأة.	٣٠	٤٤,١٢	٢٤	٣٥,٢٩	١٤	٢٠,٥٩	١٥٢	٧٤,٥١	٥٠,٦٧	١٢,٠٠	٦
٣	ترصد الجمعية المشكلات (الاجتماعية – الصحية – التعليمية – ... إلخ) الخاصة بالمرأة.	٣٦	٥٢,٩٤	٢٥	٣٦,٧٦	٧	١٠,٢٩	١٦٥	٨٠,٨٨	٥٥,٠٠	١٣,٠٢	٣
٤	تبحث الجمعية عن مسببات الخطر التي تتعرض لها المرأة.	٣٤	٥٠,٠٠	٢٦	٣٨,٢٤	٨	١١,٧٦	١٦٢	٧٩,٤١	٥٤,٠٠	١٢,٧٩	٤
٥	تعد الجمعية تقارير وافية عن المرأة.	٣٩	٥٧,٣٥	٢٢	٣٢,٣٥	٧	١٠,٢٩	١٦٨	٨٢,٣٥	٥٦,٠٠	١٣,٢٦	١
٦	تحصر الجمعية الموارد المجتمعية اللازمة لتنفيذ البرامج المقدمة للمرأة.	٤٠	٥٨,٨٢	١٩	٢٧,٩٤	٩	١٣,٢٤	١٦٧	٨١,٨٦	٥٥,٦٧	١٣,١٨	٢
٧	ترصد الجمعية البرامج المقدمة للمرأة من الجهات المعنية بقضاياها.	٣٧	٥٤,٤١	١٧	٢٥,٠٠	١٤	٢٠,٥٩	١٥٩	٧٧,٩٤	٥٣,٠٠	١٢,٥٥	٥
٨	تتبع الجمعية البيئات التي تتعرض فيها المرأة للخطر.	٢٧	٣٩,٧١	٢٢	٣٢,٣٥	١٩	٢٧,٩٤	١٤٤	٧٠,٥٩	٤٨,٠٠	١١,٣٧	٨

م	العبارة	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
	المؤشر ككل							المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
								١٥٨,٣٨	١٨,٦٣	١٢٦٧	٤٢٢,٣٣	٧٧,٦٣

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٣) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر مجموعها بـ (١٢٦٧) ومتوسط حسابي عام (١٨,٦٣) وقوة نسبية بلغت (٧٧,٦٣%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **الجمعيات الأهلية تتمتع بكفاءة عالية في عملية الرصد لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية**، وهذا ما يعكس وعي أعضاء مجلس الإدارة بأهمية فهم المشكلة وتحديد أبعادها والإحاطة بجوانبها المختلفة، وأنه لا يمكن التعامل مع أي مشكلة أو إشباع احتياجات أي فئة والنجاح في تقديم أي خدمة أو برنامج لتلك الفئة إلا من خلال التحديد الدقيق لطبيعة تلك الفئة وفهم طبيعة احتياجاتها ومشكلاتها، وهذا ما يدفعهم إلى الاهتمام بعملية الرصد لتقديم برامج وخدمات تساهم في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، وذلك بناء على ما توفر لديهم من معطيات نتيجة عملية الرصد، وهذا ما يتفق مع **دراسة هاشم (٢٠١٦)** التي أشارت إلى ارتفاع كفاءة الجمعيات الاهلية في عملية الرصد لتحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العرضين للخطر، وبرغم تمتع الجمعيات الأهلية بذلك المستوى العالي من الكفاءة؛ إلا أنه لا يزال يمكنها العمل على زيادة ذلك المستوى لتقديم خدمات وبرامج تساهم في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية بشكل أكبر، وهذا قد يحتاج إلى مزيد من الدعم والموارد والجهود الموجهة نحو زيادة الاهتمام بعملية الرصد لتحديد العوامل والأسباب التي تعرض المرأة للخطر، ورصد البيئات التي يتعرضن فيها للخطر، وإحصاء أعداد الأكثر فقراً منهم، تحديد الأعمال التي تشكل خطراً عليهم، الوقوف على المشكلات التي تهدد أمنهم وحمايتهم، ورصد الاحتياجات الملحة لهم، وإعداد تقارير وافية ودقيقة عنهن، ومعظم هذه التدابير يجب أن تهتم بها الجمعيات الاهلية بشك أكبر لأن المرأة بالمناطق العشوائية ما زالت تعاني من العديد من المشكلات ولديها الكثير من الاحتياجات الملحة، وتتعرض للعديد من المخاطر الاجتماعية، وهذا ما يتفق مع ما أشارت إليه **دراسة نيجام (Nigam, 2014)** بأن المرأة من أكثر الفئات التي تعاني من الفقر والتهميش والاستبعاد والحرمان والأقل حظا من فرص التعليم وغيرها من الحقوق الاجتماعية، لذا نأمل في أن تكثف تلك الجمعيات جهودها من أجل زيادة

كفاءتها في عملية الرصد لأنها من أهم العمليات التي يجب ان تكون علي مستوى عالي من الدقة والكفاءة لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالشكل المطلوب.

المؤشر الثاني: عملية التخطيط لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

جدول رقم (٣) يوضح مدى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية التخطيط لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية (ن = ٦٨)

م	العبارة	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تحدد الجمعية أولويات احتياجات المرأة في ضوء الموارد المتاحة.	٤٩	٧٢,٠٦	١٢	١٧,٦٥	٧	١٠,٢٩	١٧٨	٨٧,٢٥	٥٩,٣٣	١٣,٥٢	١
٢	تضع الجمعية الخطط المناسبة لإشباع احتياجات المرأة.	٣٩	٥٧,٣٥	١٩	٢٧,٩٤	١٠	١٤,٧١	١٦٥	٨٠,٨٨	٥٥,٠٠	١٢,٥٣	٤
٣	تصمم الجمعية البرامج الملائمة لاحتياجات المرأة.	٣٢	٤٧,٠٦	٢٤	٣٥,٢٩	١٢	١٧,٦٥	١٥٦	٧٦,٤٧	٥٢,٠٠	١١,٨٥	٧
٤	تسعى الجمعية إلى إدراج خطط برامج حماية المرأة على أجندة الحكومة.	٣٥	٥١,٤٧	٢٥	٣٦,٧٦	٨	١١,٧٦	١٦٣	٧٩,٩٠	٥٤,٣٣	١٢,٣٨	٥
٥	تتابع الجمعية الخطط الموضوعة لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة.	٣٠	٤٤,١٢	٣١	٤٥,٥٩	٧	١٠,٢٩	١٥٩	٧٧,٩٤	٥٣,٠٠	١٢,٠٧	٦
٦	تستعين الجمعية بالخبراء عند وضع خطط الحماية الاجتماعية للمرأة.	٣٥	٥١,٤٧	٣١	٤٥,٥٩	٢	٢,٩٤	١٦٩	٨٢,٨٤	٥٦,٣٣	١٢,٨٣	٢
٧	تستفيد الجمعية من التجارب السابقة في التخطيط للحماية الاجتماعية للمرأة.	٣١	٤٥,٥٩	٢٩	٤٢,٦٥	٨	١١,٧٦	١٥٩	٧٧,٩٤	٥٣,٠٠	١٢,٠٧	٦
٨	تعد الجمعية خطط مستقبلية لحماية المرأة بناءً على نتائج التقويم المستمر.	٣٧	٥٤,٤١	٢٦	٣٨,٢٤	٥	٧,٣٥	١٦٨	٨٢,٣٥	٥٦,٠٠	١٢,٧٦	٣

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)

م	العبارة	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
								١٦٤,٦٣	١٩,٣٧	١٣١٧	٤٣٩,٠٠	٨٠,٧٠

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٣) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (١٣١٧) ومتوسط حسابي عام (١٩,٣٧) وقوة نسبية بلغت (٨٠,٧٠%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن الجمعيات الأهلية تتمتع بكفاءة عالية في عملية التخطيط لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، وهذا ما يعكس وعى أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية بأهمية عملية التخطيط في تقديم البرامج والخدمات، ولا يتحقق هذا بدون تحديد أولويات احتياجات المرأة بالمناطق العشوائية لأنه من المنطقي عند قيام أي مؤسسة اجتماعية بتقديم خدمات لأي فئة من فئات المجتمع، فلابد لها أولا أن تقوم بتحديد اولويات إشباع احتياجات هذه الفئة ومشكلاتها المتعددة، لكي تأتي البرامج والخدمات المقدمة معبرة عن آمال وطموحات تلك الفئة ومناسبة لإشباع احتياجاتهم وكافية لمواجهة مشكلاتهم، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة عبد الهادي (٢٠١٨) التي توصلت إلى ارتفاع كفاءة المؤسسات الإيوائية في عملية التخطيط لبرامج الحماية الاجتماعية للأطفال بلا مأوي، وأوصت بضرورة إيجاد آليات لتفعيل دور المنظمات الاهلية في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية من خلال التنسيق بينها وبين المنظمات الحكومية، وبرغم تمتع الجمعيات الأهلية بهذا المستوى المرتفع من الكفاءة إلا أنه ما زالت هناك حاجة ماسة إلي زيادة الاهتمام بشكل أكبر بعملية التخطيط حتي يمكنها تقديم خدمات وبرامج تسهم بشكل أكبر في تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، هذا وقد تعاني الجمعيات الأهلية في تلك العملية من بعض المعوقات؛ إذ تفتقر مؤسسات العمل الأهلي في مصر بصفة عامة وفي مجال الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية بصفة خاصة إلي القدرة على وضع خطط وبرامج خاصة بها، وإنما تقوم بتنفيذ ما يُملى عليها من خطط وبرامج تسندها إليها المؤسسات التخطيطية ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي التي يمكن أن يكون لديها قصور في وضع تلك الخطط التي لا تعبر عن طبيعة الاحتياجات الخاصة بالمرأة بالمناطق العشوائية وعدم إشراك الجمعيات المتواجدة بتلك المناطق في وضع تلك الخطط والبرامج لأنها أكثر دراية بما يناسب المرأة من برامج وخدمات تعبر عن مشكلاتها واحتياجاتها الحقيقية، وهذا ما يتفق مع دراسة رحمن (Rahman, 2018) التي هدفت إلى كشف التعقيدات الحالية لبرامج الحماية الاجتماعية في الأسر شديدة الفقر مع الإشارة إلى المناطق المتأثرة بالكوارث في جنوب غرب بنغلاديش، مع

إيلاء اهتمام خاص لتفسير المستفيدين وُمقدمي الخدمات، وتوصلت إلى أن برامج الحماية الاجتماعية في بنغلاديش تهدف إلى الحد من ضعف الفقراء، ولكن تواجه تحديات استثنائية بسبب التعرض الشديد للحوكمة المؤسسية الضعيفة، والكوارث الطبيعية المتكررة، وهيمنة القوى المحلية الحكومية في عملية تقديم برامج الحماية الاجتماعية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقة السلطة بالطبقة الغنية والفقيرة بالمجتمع.

المؤشر الثالث : عملية التنسيق لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

جدول رقم (٤) يوضح مدى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية التنسيق لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية (ن = ٦٨)

م	العبارة	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تحدد الجمعية مع الجمعيات الأخرى الاجراءات اللازمة للحصول على الخدمات.	٤٢	٦١,٧٦	٢٦	٣٨,٢٤	٠	٠,٠٠	١٧٨	٨٧,٢٥	٥٩,٣٣	١٣,٨٧	١
٢	تنسق الجمعية مع المؤسسات الأخرى عند تقديم المساعدات للمرأة.	٢٨	٤١,١٨	٣٣	٤٨,٥٣	٧	١٠,٢٩	١٥٧	٧٦,٩٦	٥٢,٣٣	١٢,٢٤	٥
٣	تتشارك الجمعية مع الجمعيات الأخرى في دراسة احتياجات المرأة.	٣٨	٥٥,٨٨	٢٦	٣٨,٢٤	٤	٥,٨٨	١٧٠	٨٣,٣٣	٥٦,٦٧	١٣,٢٥	٢
٤	تساند الجمعية المؤسسات الأخرى في مواجهة مشكلات المرأة.	٢٥	٣٦,٧٦	٣٢	٤٧,٠٦	١١	١٦,١٨	١٥٠	٧٣,٥٣	٥٠,٠٠	١١,٦٩	٧
٥	تتعاون الجمعية مع المنظمات المهتمة بإجراء البحوث الاجتماعية المتعلقة بقضايا المرأة.	٣١	٤٥,٥٩	٣١	٤٥,٥٩	٦	٨,٨٢	١٦١	٧٨,٩٢	٥٣,٦٧	١٢,٥٥	٤
٦	تنفذ الجمعية مهام مشتركة مع باقي المنظمات لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة.	٣٣	٤٨,٥٣	٣٢	٤٧,٠٦	٣	٤,٤١	١٦٦	٨١,٣٧	٥٥,٣٣	١٢,٩٤	٣
٧	توزع الجمعية مع الجمعيات المناظرة	٣٠	٤٤,١٢	٢٧	٣٩,٧١	١١	١٦,١٨	١٥٥	٧٥,٩٨	٥١,٦٧	١٢,٠٨	٦

م	العبارة	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
	مسئوليات الحماية الاجتماعية للمرأة.											
٨	تتكاتف الجمعية مع المؤسسات العاملة في مجال المرأة لتقديم خدمات فاعلة للمرأة.	٢٩	٤٢,٦٥	٢٠	٢٩,٤١	١٩	٢٧,٩٤	١٤٦	٧١,٥٧	٤٨,٦٧	١١,٣٨	٨

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	١٦٠,٣٨	١٨,٨٧	١٢٨٣	٤٢٧,٦٧	٧٨,٦٢

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٤) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (١٢٨٣) ومتوسط حسابي عام (١٨,٨٧) وقوة نسبية بلغت (٧٨,٦٢%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **الجمعيات الأهلية تتمتع بكفاءة عالية في عملية التنسيق لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية**، وهذا ما يعكس وعى أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية بأهمية عملية التنسيق مع غيرها من الجمعيات والمؤسسات أثناء تقديم البرامج والخدمات للعملاء، ولا يتحقق هذا بدون الوعي بأهمية عدم الازدواجية في تقديم الخدمات المقدمة للمرأة بالمناطق العشوائية، لأنه من المنطقي إذا كانت هناك ازدواجية في الخدمات التي تحصل عليها المستفيدات إن ذلك يؤدي إلى إهدار الكثير من الموارد المخصصة علي فئة دون غيرها وحرمان الفئات الأخرى من الحصول على حقها في تلك الخدمات، وبالتالي التأثير سلبا على تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى مؤشر كفاءة الجمعيات الأهلية في عملية التنسيق لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، إلا أن الجمعيات الأهلية يمكنها العمل علي زيادة ذلك المستوى من الكفاءة في التنسيق لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية للمرأة بشكل أكثر كفاءة، ويمكن ذلك من خلال التنسيق مع مؤسسات الدولة والجمعيات الأخرى العاملة بالمناطق العشوائية في تحديد الاجراءات اللازمة للحصول على الخدمات، وتحديد مسئوليات كل طرف في تنفيذ البرامج والأنشطة والمشروعات المقدمة للمرأة بالمناطق العشوائية، وقياس فعالية الخدمات المقدمة بالتنسيق فيما بينهم للوقوف علي أوجه القصور في تقديم البرامج واتخاذ إجراءات تصحيحية موحدة من أجل التحسين والتطوير لتلك البرامج والخدمات، هذا وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة بركات (٢٠٠٣) التي هدفت إلي التعرف على العلاقة بين المحددات

التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني التي تساهم في تحقيق العلاقات التنسيقية فيا بينها، و**دراسة عبد الهادي (٢٠١٨)** التي توصلت إلى ارتفاع كفاءة المؤسسات غير الحكومية في عملية التنسيق لبرامج الحماية الاجتماعية للأطفال بلا مأوي، وأوصت بضرورة إيجاد آليات لتفعيل دور المنظمات الاهلية في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية من خلال التنسيق بينها وبين المنظمات الحكومية، وكذلك تتفق مع **دراسة منصور (٢٠١٤)** التي هدفت إلى تحقيق الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تحسين برامج الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر من خلال التخطيط والتنسيق بينهما في تحسين الخدمات الصحية والاقتصادية والتعليمية، وتحديد مستوى رضاء الفقراء عن تلك الخدمات.

المؤشر الرابع : عملية الاتصال لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

جدول رقم (٥) يوضح مدى كفاءة المنظمات غير الحكومية في عملية الاتصال لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية (ن = ٦٨)

م	العبارة	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	توجد بالجمعية شبكة اتصالات قوية مع الجمعيات الأخرى.	٤٠	٥٨,٨٢	١٤	٢٠,٥٩	١٤	٢٠,٥٩	١٦٢	٧٩,٤١	٥٤,٠٠	١٣,٥٣	١
٢	توثق الجمعية علاقاتها بالمؤسسات المهتمة بقضايا المرأة.	٢٨	٤١,١٨	٣٤	٥٠,٠٠	٦	٨,٨٢	١٥٨	٧٧,٤٥	٥٢,٦٧	١٣,٢٠	٢
٣	تدعم الجمعية مؤسسات التخطيط لإدراج حماية المرأة ضمن الخطط العامة للدولة.	٢٥	٣٦,٧٦	٢٩	٤٢,٦٥	١٤	٢٠,٥٩	١٤٧	٧٢,٠٦	٤٩,٠٠	١٢,٢٨	٦
٤	ترسل الجمعية للجهات المعنية تقارير كافية عن المخاطر المعرضة المرأة بالعشوائيات.	١٤	٢٠,٥٩	٤٦	٦٧,٦٥	٨	١١,٧٦	١٤٢	٦٩,٦١	٤٧,٣٣	١١,٨٦	٧
٥	تستقطب الجمعية القيادات الشعبية للمشاركة في أنشطة الحماية الاجتماعية للمرأة.	٣	٤,٤١	٥١	٧٥,٠٠	١٤	٢٠,٥٩	١٢٥	٦١,٢٧	٤١,٦٧	١٠,٤٤	٨
٦	تستقبل الجمعية أراء الجهات الأخرى بشأن الخدمات المقدمة للمرأة.	٣٠	٤٤,١٢	٢٨	٤١,١٨	١٠	١٤,٧١	١٥٦	٧٦,٤٧	٥٢,٠٠	١٣,٠٣	٣
٧	تتعاون الجمعية مع رجال الأعمال في دعم مشروعات الحماية الاجتماعية للمرأة.	٢٧	٣٩,٧١	٣٢	٤٧,٠٦	٩	١٣,٢٤	١٥٤	٧٥,٤٩	٥١,٣٣	١٢,٨٧	٤
٨	تتواصل الجمعية باستمرار مع الجهات المانحة لتمويل برامج	٣٠	٤٤,١٢	٢٥	٣٦,٧٦	١٣	١٩,١٢	١٥٣	٧٥,٠٠	٥١,٠٠	١٢,٧٨	٥

م	العبارة	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
	الحمايـــة الاجتماعيـــة للمرأة.											

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	١٤٩,٦٣	١٧,٦٠	١١٩٧	٣٩٩,٠٠	٧٣,٣٥

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٥) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (١١٩٧) ومتوسط حسابي عام (١٧,٦٠) وقوة نسبية بلغت (٧٣,٣٥%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **الجمعيات الأهلية تتمتع بمستوى متوسط من الكفاءة في عملية الاتصال لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية**، وهذا يدل علي عدم الوعى بالمستوى الكافي لأعضاء مجلس الادارة بالجمعيات الأهلية بالإجراءات المحققة لعملية الاتصال، ولكي تكون الجمعيات الاهلية على درجة عالية من الكفاءة في تلك العملية لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية بالشكل المأمول، فلابد أن توثق علاقتها بالأجهزة والمؤسسات المعنية على كافة المستويات محليا وإقليميا ودوليا إذا تطلب الأمر، وذلك لما لعملية الاتصال بهذه الاجهزة والمؤسسات من معطيات إيجابية تعود بالنفع علي الجمعية وتنعكس على خدماتها وبرامجها المقدمة للمرأة بالمناطق العشوائية؛ فمن خلال قنوات الاتصال المفتوحة والداعمة مع هذه المؤسسات يُتاح للجمعيات الأهلية الاضطلاع على كل ما هو جديد في براج الحماية الاجتماعية للمرأة الفقيرة المهمشة، فضلا عن زيادة فرصتها من الحصول على المنح والتمويل اللازم للإنفاق على برامجها ومشروعاتها، وكذلك تمكنها من الاستفادة من خبرات وتجارب الأجهزة والمؤسسات الأخرى والاستفادة منها في مشروعاتها وبرامجها، فضلا عن إتاحة الفرصة لأعضاء تلك الجمعيات لحضور المؤتمرات الخاصة بالحماية الاجتماعية للمرأة والمشاركة في فعالياتها، وكذلك الاضطلاع علي حدث التقارير المتعلقة بالمرأة الفقيرة المهمشة والاستفادة منها، بالإضافة غلى العديد من المنافع الاخرى التي ستعود على الجمعية إذا ما همت بالعمل في ذلك، هذا وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع **دراسة هاشم (٢٠١٦)** التي توصلت إلى توسط كفاءة لجمعيات الأهلية في عملية الاتصال لتحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر، واوصت بضرورة إيلاء الجمعيات الأهلية جهدا أكثر من أجل زيادة كفاءتها في عملية الاتصال لتحقيق الحماية الاجتماعية للفئة المستهدفة، وتتفق كذلك مع **دراسة (عائشة عبد الرسول**

٢٠٠٣،) حيث أكدت أهمية عملية الاتصال، وأشارت إلى أنه يمكن أن يتم تدعيمها بصورة أفضل من خلال الشبكات من خلال اللقاءات وبرامج العمل المشتركة، وأن زيادة الاتصال بين الجمعيات يؤدى إلى زيادة خبرات العاملين، هذا ويمكن للجمعيات الاهلية زيادة كفاءتها في تلك العملية من القيام الاهتمام بعقد الاجتماعات واللقاءات المشتركة، وتوفير قواعد بيانات، والقيام بدورات تدريبيه لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات، وزيادة التعاون مع الجهات والأجهزة الحكومية والقيادات الشعبية لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه تنفيذ المشروعات، وزيادة التعاون مع الهيئات المانحة للمشروعات المحلية والدولية الخاصة بالفئات الفقيرة والمهمشة.

سابعا: نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي: -

- أسفرت نتائج الدراسة عن ارتفاع مستوى مرتفع من الكفاءة للمنظمات غير الحكومية في عملية الرصد لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، بمجموع تكرارات مرجحة لاستجابات العينة قدره (١٢٦٧) ومتوسط حسابي عام (١٨,٦٣) وقوة نسبية بلغت (٧٧,٦٣%).
- أسفرت نتائج الدراسة عن مستوى مرتفع من الكفاءة للمنظمات غير الحكومية في عملية التخطيط لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، بمجموع تكرارات مرجحة لاستجابات العينة قدره (١٣١٧) ومتوسط حسابي عام (١٩,٣٧) وقوة نسبية بلغت (٨٠,٧٠%).
- أسفرت نتائج الدراسة عن مستوى مرتفع من الكفاءة للمنظمات غير الحكومية في عملية التنسيق لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، بمجموع تكرارات مرجحة لاستجابات العينة قدره (١٢٨٣) ومتوسط حسابي عام (١٨,٨٧) وقوة نسبية بلغت (٧٨,٦٢%).
- أسفرت نتائج الدراسة عن مستوى متوسط من الكفاءة للمنظمات غير الحكومية في عملية الاتصال لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، بمجموع تكرارات مرجحة لاستجابات العينة قدره (١١٩٧) ومتوسط حسابي عام (١٧,٦٠) وقوة نسبية بلغت (٧٣,٣٥%).

ثامناً: توصيات البحث:

١) إعداد قواعد بيانات دقيقة وشاملة عن المرأة المهمشة بالمناطق العشوائية.

٢) الرصد المستمر لكافة المخاطر التي تتعرض لها المرأة بالمناطق العشوائية.

٣) التخطيط الاستراتيجي الفعال لتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالحماية الاجتماعية للمرأة.
٤) انخراط المنظمات غير الحكومية في شبكات عمل في مجال الحماية الاجتماعية للمرأة.
٥) زيادة الاتصال وبناء علاقات إيجابية مع مختلف الجهات المعنية ببرامج الحماية الاجتماعية للمرأة.
٦) توفير التدريب اللازم للمسئولين على برامج الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.
٧) زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق العشوائية والجهات الحكومية والقطاع الخاص العاملة في مجال المرأة لإشباع احتياجات المرأة بتلك المناطق ومعالجة قضاياها.
٨) السعي الحثيث نحو الحصول على المنح المالية والدعم المالي للإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.
٩) تفعيل دور وزارة التضامن الاجتماعي بشأن مراجعة مضامين اللوائح الخاصة بنشاط الجمعيات الأهلية وفق المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية الحديثة.
١٠) العمل على تحقيق معايير الجودة في الخدمات المقدمة للمرأة بالمناطق العشوائية.
١١) التحليل النقدي والدقيق لقضايا المرأة بالمناطق العشوائية في ضوء المستجدات المحلية والعالمية.
١٢) وضع أنشطة لمشروعات بحثية لتحديد احتياجات المرأة بالمناطق العشوائية ودراسة بالتعاون مع الجهات المختصة بمحافظات الجمهورية.
١٣) إيجاد التكامل والتلاقي بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وتقديم خدماتها للمرأة بالمناطق العشوائية.
١٤) العمل على إيجاد سياسة حماية اجتماعية موحدة خاصة بالمرأة بالمناطق العشوائية تقوم الجمعيات الأهلية بتنفيذها تحت رقابة وإشراف مديريات التضامن الاجتماعي بمحافظات الجمهورية.
١٥) أن تتعاون المنظمات غير الحكومية فيما بينها في تبني مشروعات رائدة للحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.
١٦) استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية، وصقل مهارات العاملين بالمنظمات غير الحكومية لاستخدامها.

١٧) زيادة التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية من خلال عقد شراكات مجتمعية مع الجهات الحكومية والأهلية الأخرى في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية للمرأة بالمناطق العشوائية.

مراجع البحث:

١- المراجع العربية:

إبراهيم، سيد سلامة. (٢٠٠٨). **معوقات التشبيك بين المنظمات غير الحكومية ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها**. مصر: بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ١ (٢٥).

أبو الخير، أحمد فتحي. (٢٠٠٣). **الأبعاد السياسية لسياسة الرعاية الاجتماعية في ظل متغيرات العصر، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي الثاني عشر "العولمة والخدمة الاجتماعية:** نحو مستقبل أفضل لسياسات الرعاية الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين"، مصر: كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، (١).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). **كتاب الإحصاء السنوي**. تم الاسترداد من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الموقع الرسمي: https//www.capmas.gov.eg

الحملاوي، محمد يونس عبدالسميع. (مارس، ٢٠٠٢). **الجمعيات الأهلية ضرورة تربوية**. المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة، (٥) ٦. تم الاسترداد من https://search.mandumah.com/Record/11105

السروجي، طلعت مصطفى. (٢٠٠١). **المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري نموذجًا**. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر للخدمة الاجتماعية في الفترة ٢٠ – ٢١ مارس. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

الصاوي، علي. (١٩٩٦). **قضايا التنمية: "العشوائيات ونماذج التنمية"**. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة.

العبيدي، كاملة خميس عبد الله. (٢٠٠٩). **التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي**. مصر: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

بركات، وجدى محمد. (٢٠٠٣). **العلاقة بين المحددات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وتحقيق العلاقات التنسيقية فيما بينها.** مصر: بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ٢ (١٤).

حبيب، جمال شحاتة و حنا، مريم إبراهيم. (٢٠١١). **الخدمة الاجتماعية المعاصرة**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عبد الحميد، خليل عبد المقصود. (٢٠١٠). **الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان**. القاهرة: دار القاهرة للنشر.

عبد الرسول، عائشة. (٢٠٠٣). **طبيعة عملية الاتصال بين المنظمات غير الحكومية في مصر الواقع والمأمول**. مصر: بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ٢ (١٥).

عبد المجيد، هشام سيد. (أكتوبر، ١٩٩٩). **فعالية نموذج الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف من حدة المشكلات المدرسية لطلاب المدارس الثانوية**. مصر: بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، (٧).

عبد الهادي، هلة عزت. (٢٠١٨). **تقويم برامج الحماية الاجتماعية للأطفال بلا مأوي**. مصر: رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد الواحد، محمد عرفات. (٢٠١٠). **استراتيجية التمكين في تنظيم المجتمع و تحسين نوعية الحياة لدى المرأة الفقيرة في المجتمعات العشوائية**. بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين. مصر: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

علي، عبد الحميد محمد و قرشي، منى إبراهيم. (٢٠٠٩). **معاناة المرأة في مصر**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط١.

غنيم، عبد العزيز أحمد. (٢٠٠٤). **مؤشرات تخطيطية لإشباع احتياجات المسنين**. بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر. مصر: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، (١).

قاسم، محمد رفعت. (١٩٩٩). **تقويم مشروعات المجتمع المحلي "نماذج وحالات تطبيقية"**. القاهرة: دار الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية. (٢٠٠٢). **قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م**.

قنصوه، عوني محمود. (د.ت). **مدخل إلى تنظيم المجتمع**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط.

مجمع اللغة العربية (٢٠١١). **المعجم الوجيز "مادة حمي"**. مصر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

مجمع اللغة العربية. (٢٠٠٤). **المعجم الوجيز**. القاهرة: وزارة التربية والتعليم.

محمود، منال طلعت. (٢٠٠٧). **تقويم برامج حماية الأطفال المعرضين للخطر**، مصر: بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي العشرون "الخدمة الاجتماعية بين المتغيرات المحلية والعالمية"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،(١).

مشعل، عبد الواحد. (٢٠٠٩). **المرأة والفقر في المناطق المهمشة : دراسة ميدانية في منطقة الرشاد بمدينة بغداد**. العراق: بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، (٩١)، تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/667211

منصور، عمرو محمود عبد الحميد. (٢٠١٤). **شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر**. مصر: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

نجيب، عبد الله و عبد الحميد، صلاح محمد. (٢٠٠٩). **ثقافة العشوائيات**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع. ط١.

نصير، عبد الله عبد القادر. (يوليو، ٢٠٠٢). **البيئة والتنمية المستدامة: التكامل الاستراتيجي للعمل الأهلي**. الأردن: مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، (٣٢) ٢٩.

نعمان، أحمد أحمد. (٢٠١٥). **العائد الاجتماعي والاقتصادي لمشروعات تمكين المرأة المعيلة بمحافظة المنوفية**. مصر: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

هاشم، أحمد مرعي. (يونيو، ٢٠١٦). **كفاءة الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر**، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية – الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ١ (٥٦).

٢- المراجع الأجنبية:

Brearley, E. J. (10 November, 2016). **A History of Social Protection in Latin America: From Conquest to Conditional Cash Transfers**. Revue Interventions Economies Papers in Political Economy, Open edition Journals. (56). Doi: 10.4000/Interventionseconomiques.2926

Brunori, P. & Reily, M. (2010). **Social Protection for Development: A Review of Definition**. European Report on Development.

Herrera, O. A. (2011). **N Effects of Social Protection Programs on Labor Mobility: The Case of Mexico**. Usa: The University Of Chicago.

Mushunje, M. T. & Mafico, M. (2010). **Social Protection for Orphans and Vulnerable Children in Zimbabwe: The Case for Cash**

Transfers. Eastlea, Harare, Zimbabwe: A Research Published In International Social Work, Sage Journal, 53(2), Doi: 10.1177/0020872809355385 Retrieved From: Http://Isw.Sagepub.Com

Nigam, S. (5 September, 2014). **From The Margins: Revisiting The Concept Of Marginalized Women**. Research Paper ،12. India: Ssrn. Retrieved From. Https://Papers.Ssrn.Com/Sol3/Papers.Cfm?Abstract_Id=2490983

Nighat, S. (Jul, 2015). **Type a Behaviors and Work- Family Conflict In Profeeional Women**. References, Journal of Social and Clinical Psychology. Vole 3. No 9 .

Rahman, M. M. (May-August, 2018). **Empirical Understanding Of Social Protection Programs In Southwest Coastal Areas Of Bangladesh: A Postmodern Perspective**. European Journal Of Social Science Education And Research (Vol 5 No 2). Doi: 10.26417

Saksena, D. (8 September, 2014). **The Problems of Marginalized Groups in India**. Academike Articles On Legal Issues(Issue-3) ، Vol 1. India: Faculty Of Law. University Of Allahabad. Retrieved From. Http://Www.Lawctopus.Com/Academike/Problemsmarginalized-Groups-India

Sirojudin, S. (2013). **Micro insurance and Social Protection for Workers in the Informal Sector in Indonesia: A Study of the Social Welfare Insurance Program (Swip/Askesos).** Berkeley: University Of California. Retrieved From. Https://Escholarship.Org/Uc/Item/5rz3q6g0